موظفون في شبكات التواصل يسهلون عمل مجموعات إسرائيلية تلاحق المحتوى الفلسطيني

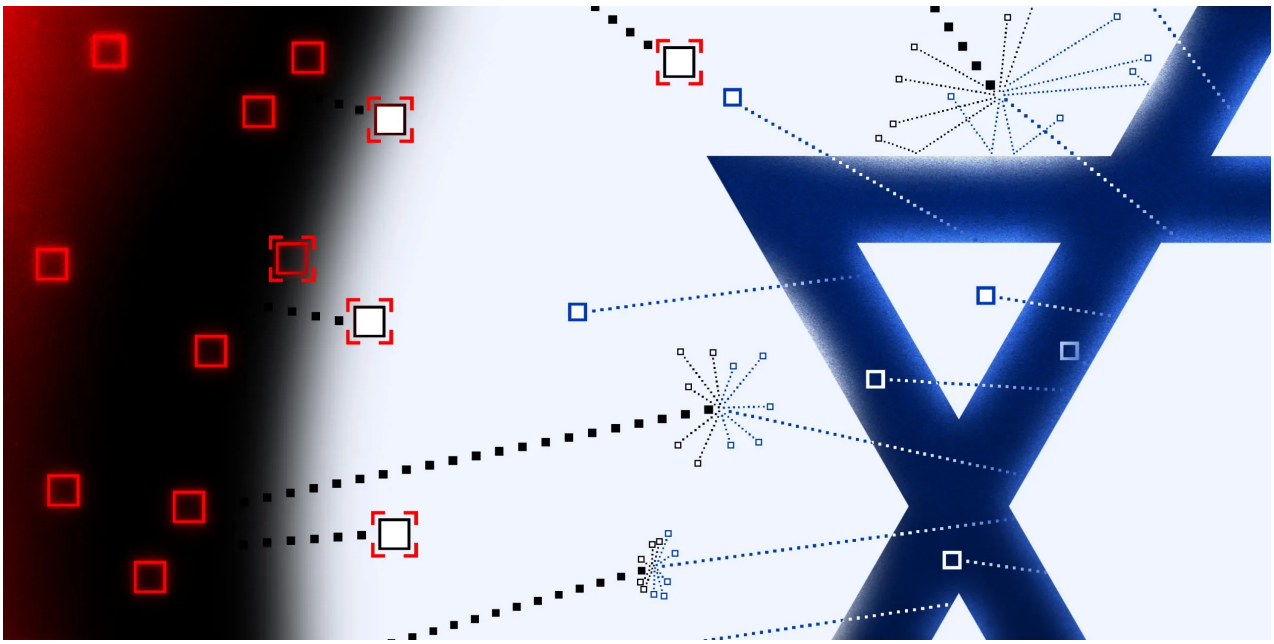

ترجمة وتحرير: نون بوست

تبذل مجموعة صغيرة من المتطوعين من قطاع التكنولوجيا في إسرائيل جهودًا حثيثة لإزالة المحتوى الذي تقول إنه غير مناسب على منصات مثل فيسبوك وتيك توك، وتستغل العلاقات الشخصية في تلك الشركات وغيرها من شركات التكنولوجيا الكبرى لحذف المنشورات خارج القنوات الرسمية، وذلك حسب ما قاله مؤسس المجموعة لموقع "الإنترسبت".

اسم مشروع "الحقيقة الحديدية" مشتقّ من اسم نظام اعتراض الصواريخ "القبة الحديدية" الذي يتبجح به الجيش الإسرائيلي. يدعي مشروع الحقيقة الحديدية، وهو من بنات أفكار مهندس برمجيات مقيم في تل أبيب يعمل في شركة غوغل يُدعى داني كاغانوفيتش، أن قنواته الخلفية لصناعة التكنولوجيا أدت إلى إزالة ما يقارب 1000 منشور وصفها أعضاؤه بأنها كاذبة أو معادية للسامية أو "مؤيدة للإرهاب" عبر المنصات مثل إكس ويوتيوب وتيك توك.

في مقابلة له، قال كاغانوفيتش إنه أطلق المشروع بعد هجوم حماس في السابع من تشرين الأو/لأكتوبر، عندما شاهد مقطع فيديو على فيسبوك يلقي ظلالا من الشك على الفظائع المزعومة التي ارتكبتها حماس. وصرّح في حوار لموقع الإنترسبت: "كان يحتوي على بعض عناصر المعلومات المضللة". وأضاف: "الشخص الذي أنشأ الفيديو قال إنه لم يكن هناك أطفال مقطوعي الرأس، ولم يتم اغتصاب أي امرأة، وإن 200 جثة مزيفة. عندما رأيت هذا الفيديو، كنت غاضبًا جدًا. لقد قمت بنسخ رابط الفيديو وأرسلته إلى فريق في ميتا [الشركة الأم لفيسبوك]، وبعض الإسرائيليين الذين يعملون في ميتا، وأخبرتهم أن هذا الفيديو يجب إزالته، وقد قاموا بالفعل بإزالته بعد بضعة أيام".

وفقًا لمنشور يعلن عن المشروع على حساب لكاغانوفيتش على لينكد إن، وُصف المشروع باعتباره معركة ضد الباطل و"النضال من أجل كسب الرأي العام". ويوضّح مشروع الحقيقة الحديدية المخاطر والمنزلقات التي تنطوي عليها مصطلحات مثل "المعلومات الخاطئة" و"المعلومات المضللة" في زمن

الحرب، بالإضافة إلى المهمة التي يضطلعون بها. الواجهة العامة للمشروع بوت تلغرام يفتح علامة تبويب جديدة تجمع التقارير عن المنشورات "التحريضية"، التي يقوم منظمو مشروع الحقيقة الحديدية بعد ذلك بإرسالها إلى المطلعين المتعاطفين.

قال كاغانوفيتش في رسالة بتاريخ 13 تشرين الأو/لأكتوبر إلى مجموعة الحقيقة الحديدية على تلغرام: لدينا قنوات مباشرة مع الإسرائيليين الذين يعملون في الشركات الكبرى. هناك أشخاص متعاطفون يهتمون بإزالة هذا المحتوى بشكل سريع". وقد استخدم موقع الإنترسبت الأمريكي ميزة الترجمة المدمجة في تلغرام لمراجعة نصوص الدردشة باللغة العبرية.

حتى اللحظة الراهنة، حدّد قرابة 2000 مشارك مجموعة واسعة من المنشورات لإزالتها، بدءًا من المحتوى الذي يبدو عنصريًا أو كاذبًا بشكل واضح إلى المنشورات التي تنتقد إسرائيل فقط أو تتعاطف مع الفلسطينيين، وذلك وفقًا لسجلات الدردشة التي راجعها موقع الإنترسبت. وأوضح كاغانوفيتش: "في الولايات المتحدة، هناك حرية تعبير. يمكن لأي شخص أن ينشر معلومات مضللة. وهذا أمر خطير للغاية في الوقت الحالي".

وأوضح إيمرسون بروكينغ، زميل مختبر أبحاث العلوم الجنائية الرقمية التابع للمجلس الأطلسي أن "مصالح مجموعة التحقق من الحقائق أو مجموعة مكافحة التضليل التي تعمل في سياق الحرب تعود إلى طرف محارب أو آخر. إنهم لا يحاولون ضمان مساحة مفتوحة وآمنة ويمكن الوصول إليها عبر الإنترنت للجميع، وخالية من المعلومات المضللة، بل يُحاولون استهداف وإزالة المعلومات والمعلومات المضللة التي يرون أنها ضارة أو خطيرة على الإسرائيليين".

مع أن مشروع "الحقيقة الحديدية" قد خلط في كثير من الأحيان بين الانتقادات أو حتى مجرد مناقشة عنف الدولة الإسرائيلية مع المعلومات المضللة أو معاداة السامية، يقول كاغانوفيتش إن وجهات نظره حول هذه المسألة تتطور. وصرح في حوار لموقع "الإنترسبت": "في بداية الحرب، كان هناك غضب، وكانت معظم التقارير غاضبة. وكانت المنشورات حول معاداة إسرائيل ومعاداة الصهيونية تعتبر زائفة، حتى لو لم تكن كذلك".

لم يتمكن موقع "الإنترسبت" من التأكد بشكل مستقل من أن العاملين المتعاطفين في شركات التكنولوجيا الكبرى يستجيبون لشكاوى المجموعة أو التحقق من أن المجموعة كانت وراء إزالة المحتوى الذي نسبت إليه الفضل في حذفه. ورفض مؤسس مشروع الحقيقة الحديدية مشاركة أسماء "المطلعين"، مشيرا إلى أنهم لا يريدون الحديث عن قنواتهم الخلفية مع الصحافة.

قال كاغانوفيتش لموقع "الإنترسبت"، في إشارة إلى الموظفين في شركات منصات التواصل الاجتماعي الذين يضعون قواعد الكلام المسموح به "بشكل عام إنهم ليسوا من فريق السياسات ولكن لديهم اتصالات بفريق السياسات". وأضاف "معظمهم مديرو إنتاج ومطورو البرامج. ... إنهم يعملون مع فرق السياسات بمجموعة داخلية من القواعد لإعادة توجيه الروابط والتفسيرات حول سبب ضرورة إزالتها".

تتعامل شركات مثل ميتا بشكل روتيني مع مختلف مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لمناقشة المحتوى وإزالته، إلا أن هذه المناقشات تتم عادةً من خلال فرق سياسات المحتوى الرسميّة لديها، وليس من خلال الموظفين العاديين.

يُنسب حساب الحقيقة الحديدية على تلغرام بانتظام الفضل إلى هذه المصادر المطلعة المفترضة. وقد ورد في منشور بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر على قناة التلغرام التابعة للمجموعة "شكرًا لفريق إسرائيل على تيك توك الذي يقاتل من أجلنا ومن أجل الحقيقة". ووفقًا لمنشور آخر بتاريخ 17 تشرين الأو/لأكتوبر"نحن نعمل بشكل وثيق مع فيسبوك، تحدثنا اليوم مع المزيد من كبار المديرين". بعد وقت

قصير من شكوى أحد أعضاء الدردشة على تلغرام من أن منشورًا نشروه على لينكد إن قد اجتذب "معلقين تحريضيين"، بدأ حساب الحقيقة الحديدية بالرد: "المجد لشبكة التواصل الاجتماعي لينكد إن التي عيّنت فريقًا خاصًا وأزالت حتى اللحظة الراهنة 60 بالمائة من المحتوى الذي أبلغنا عنه".

أوضح كاغانوفيتش أن "المشروع له حلفاء خارج فروع وادي السيليكون في إسرائيل أيضًا. وقال إن منظمي الحقيقة الحديدية التقوا بمدير وحدة الإنترنت الحكومية الإسرائيلية المثيرة للجدل، وفريقها الأساسي الذي يضم أكثر من 50 متطوعًا و10 مبرمجين وعضوًا سابقًا في البرلمان الإسرائيلي.

قالت إنبار بيزك، عضو الكنيست السابقة التي تعمل مع مشروع الحقيقة الحديدية، لموقع "الإنترسبت" في رسالة عبر تطبيق واتساب "في نهاية المطاف، هدفنا الرئيسي هو جعل شركات التكنولوجيا تفرق بين حرية التعبير والمنشورات التي يتمثل هدفها الوحيد في إيذاء إسرائيل والتدخل في العلاقة بين إسرائيل وفلسطين لجعل الحرب أكثر سوءا".

قالت كريستا مولدون، المتحدثة باسم غوغل، لموقع "الإنترسبت" "لدينا سياسات معمول بها عبر منتجاتنا للتخفيف من إساءة الاستخدام ومنع المحتوى الضار والمساعدة في الحفاظ على أمان المستخدمين. نحن نطبقها باستمرار ودون تحيز". وأضافت مولدون "إذا اعتقد مستخدم أو موظف أنه وجد محتوى ينتهك هذه السياسات، فإننا نشجعه على الإبلاغ عنه من خلال القنوات المخصصة عبر الإنترنت". وأشارت إلى أن غوغل "تشجع الموظفين على استخدام وقتهم ومهاراتهم للتطوع في العمل في القضايا التي يهتمون بها". في مقابلات مع موقع "الإنترسبت"، أكد كاغانوفيتش أنه يعمل على مشروع الحقيقة الحديدية فقط في أوقات فراغه، وقال إن المشروع يختلف تمامًا عن وظيفته اليومية في غوغل.

رفض المتحدث الرسمي باسم ميتا، رايان دانيلز، فكرة أن مشروع "الحقيقة الحديدية" كان قادرا على إزالة المحتوى خارج العمليات الرسمية للمنصة، لكنه رفض التعليق على الادعاء الأساسي بوجود قناة خلفية لموظفي الشركة. وقال دانيلز لموقع "الإنترسبت" في بيان عبر البريد الإلكتروني: "لا تزال أجزاء متعددة من المحتوى تدعي هذه المجموعة أنه أزيل من فيسبوك وانستغرام مرئيا حتى اليوم لأنها لا تنتهك سياساتنا". وأضاف أن "فكرة إزالة المحتوى بناءً على المعتقدات الشخصية أو الدين أو العرق لشخص ما هي ببساطة فكرة غير دقيقة".

وأشار دانيلز: "نتلقى تعليقات حول المحتوى الذي من المحتمل أنه ينتهك القانون من مجموعة متنوعة من الأشخاص، بما في ذلك الموظفين، ونشجّع أي شخص يرى هذا النوع من المحتوى على الإبلاغ عنه حتى نتمكن من التحقيق واتخاذ الإجراءات وفقًا لسياساتنا"، مشيرًا إلى أن موظفي ميتا لديهم إمكانية الوصول إلى أدوات الإبلاغ عن المحتوى الداخلي، ولكن لا يمكن استخدام هذا النظام إلا لإزالة المنشورات التي تنتهك معايير المجتمع العامة للشركة. وتجدر الإشارة إلى أن تيك توك ولينكد إن لم يردا على الأسئلة المتعلقة بمزاعم مشروع "الحقيقة الحديدية". ولا يمكن الوصول إلى منصة إكس للتعليق.

امرأة فلسطينية تبكي في حديقة المستشفى الأهلي العربي بعد تعرضه للقصف في مدينة غزة، غزة، في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

"واصل القصف!"

مع أن الارتباك وتبادل الاتهامات نتيجة ثانوية طبيعية لأي صراع مسلّح، إلا أن مشروع "الحقيقة الحديدية" يستخدم بشكل روتيني ضباب الحرب كدليل على التضليل الإعلامي المناهض لإسرائيل. فعلى سبيل المثال، في بداية المشروع في الأسبوع الذي تلا هجوم حماس، تم تشجيع متطوعي "الحقيقة الحديدية" على العثور على منشورات تعبّر عن الشكوك حول مزاعم قطع رؤوس الأطفال بشكل جماعي في أحد الكيبوتسات الإسرائيلية والإبلاغ عنها. وسرعان ما ظهرت منشورات تشكك في تقارير عن "قطع رؤوس 40 طفلاً" خلال هجوم حماس، ووصفتها بأنها "أخبار كاذبة" و"معلومات مضللة" وأرسلتها إلى منصات لإزالتها. من بين قائمة محتوى لينكد إن التي أخبرت مشروع "الحقيقة الحديدية" متابعيها على تلغرام أنها مررتها إلى الشركة، منشورٌ يطالب بأدلة على ادعاء قتل طفل وقطع رأسه، والذي صنفه المشروع على أنه "إرهاب/زائف".

لكن الشكوك التي كانوا يهاجمونها كانت مبررة. مع أن العديد من الفظائع التي ارتكبتها حماس ضد الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/ أكتوبر لا جدال فيها، إلا أن الحكومة الإسرائيلية نفسها قالت في نهاية المطاف إنها لا تستطيع التحقق من الادعاء المروع بشأن الأطفال مقطوعي الرأس. وبالمثل، تتناقض الجهود المبكرة التي بذلها مشروع الحقيقة الحديدية لإزالة "المعلومات المضللة" حول قصف إسرائيل للمستشفيات في الوقت الراهن مع أسابيع من الغارات الجوية الموثقة جيدًا ضد مستشفيات متعددة ومقتل مئات الأطباء.

في 16 تشرين الأو/لأكتوبر، شارك مشروع الحقيقة الحديدية قائمة بمنشورات فيسبوك وإنستغرام التي أعلنت مسؤوليتها عن إزالتها، وكتب على تلغرام: "أبلغ عن منشورات مهمّة اليوم وحُذفت. أحسنتم!

واصلوا القصف!".

على الرغم من أن معظم الروابط لم تعد تعمل، إلا أن العديد منها لا يزال نشطًا. وأحدها عبارةٌ عن مقطع فيديو لفلسطينيين مصابين بجروح خطيرة في المستشفى، بما في ذلك أطفال صغار، مع تعليق يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وهناك مقطع فيديو آخر لمحمد العطار، وهو شخصية كندية على مواقع التواصل الاجتماعي ينشر تحت اسم "هذا الرجل المسلم". في المنشور، الذي تم مشاركته في اليوم التالي لهجوم حماس، قال العطار إن هجوم السابع من تشرين الأول/ أكتوبر لم يكن عملا إرهابيا، بل مقاومة مسلحة للاحتلال الإسرائيلي.

هذا البيان مثير بلا شك للكثيرين، لاسيما في إسرائيل، لكن من المفترض أن تسمح ميتا بهذا النوع من المناقشة، وفقًا لتوجيهات السياسة الداخلية التي نشرها موقع الانترسبت سابقًا. تدرج اللغة الداخلية، التي توضح بالتفصيل سياسة الشركة المتعلقة بالأفراد والمنظمات الخطرة، هذه الجملة ضمن أمثلة التعبير المسموح به: "لقد تم دفع الجيش الجمهوري الإيرلندي نحو العنف بسبب الممارسات الوحشية للحكومة البريطانية في أيرلندا".

مع أنه من الممكن أن يتم حذف منشورات ميتا من قبل المشرفين ثم إعادتها لاحقًا، إلا أن دانيلز، المتحدث الرسمي، عارض ادعاء مشروع "الحقيقة الحديدة"، قائلاً إن الروابط من القائمة التي تظل نشطة لم تتم إزالتها مطلقًا في المقام الأول. وأضاف دانيلز أن الروابط الأخرى في القائمة قد أُزيلت بالفعل لأنها تنتهك سياسة ميتا، لكنه رفضت التعليق على منشورات محددة.

بموجب قواعدها الخاصة، ليس من المفترض أن تزيل المنصات الاجتماعية الكبرى المحتوى لمجرد أنه مثير للجدل. وبينما الإشراف على المحتوى يثير السعادة حول مجرد الإشارة إلى المنظمات الإرهابية المحددة، مما أدى إلى فرض رقابة مفرطة على المستخدمين الفلسطينيين وغيرهم من المستخدمين في الشرق الأوسط، إلا أن سياسات شركات التكنولوجيا الكبرى بشأن المعلومات المضللة، على الورق، أكثر تحفظًا.

فعلى سبيل المثال، لا تحظر شركات فيسبوك، وإنستغرام، وتيك توك، ويوتيوب المعلومات المضللة إلا عندما قد تسبب ضررا جسديا، مثل علاجات زيت الثعبان لفيروس كوفيد-19، أو المنشورات التي تهدف إلى التدخل في الوظائف المدنية مثل الانتخابات. ولا تحظر أي من المنصات التي يستهدفها مشروع "الحقيقة الحديدية" مجرد الخطاب "التحريضي"، بل في الواقع مثل هذه السياسة من المرجح أن تضع نهاية لمواقع التواصل الاجتماعي كما نعرفها.

من المعروف أن قواعد الإشراف على المحتوى تم وضعها بشكل غامض وتُنفذ بشكل متقطع. على سبيل المثال، تقول شركة ميتا إنها تحظر بشكل قاطع التحريض على العنف، وتروج للعديد من التقنيات القائمة على التعلم الآلي لاكتشاف مثل هذا الخطاب وإزالته. لكن في الشهر الماضي، ذكر موقع "الإنترسبت" الأمريكي أن الشركة وافقت على إعلانات فيسبوك التي تدعو إلى اغتيال أحد المدافعين البارزين عن حقوق الفلسطينيين، إلى جانب دعوات صريحة لقتل المدنيين في غزة. على إنستغرام، ترك المستخدمون تعليقاتهم مع الرموز التعبيرية للعلم الفلسطيني، وقد شهدوا اختفاء هذه الردود لسبب غير مفهوم. وثقت "حملة"، وهي منظمة فلسطينية للحقوق الرقمية تتعاون رسميًا مع ميتا في قضايا التعبير، أكثر من 800 تقرير عن رقابة غير مبررة على مواقع التواصل الاجتماعي منذ بداية الحرب، وذلك وفقًا لقاعدة بياناتها العامة.

التضليل في عين الرقابة

اعترف كاجانوفيتش في مقابلة بأنه "من الصعب حقًا تحديد المعلومات المضللة"، معترفًا بأن ما يعتبر

مؤامرة اليوم قد يتم تأكيده غدًا مشيرًا إلى تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" مؤخرًا مفاده أن مروحية تابعة للجيش الإسرائيلي ربما قتلت إسرائيليين عن غير قصد في السابع من شهر تشرين الأول/ أكتوبر في سنة 2016 في سياق إطلاق النار على حماس.

طوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر، قدّمت مجموعة "الحقيقة الحديدية" قائمة بالكلمات الرئيسية المقترحة للمتطوعين في مجموعة "تلغرام" الخاصة بالمشروع لاستخدامها عند البحث عن محتوى لإرساله إلى بوت. وتتعلق بعض هذه المصطلحات، مثل "اقتل اليهود" و"اقتل الإسرائيليين"، بمحتوى يتعارض بشكل صارخ مع قواعد كبرى منصات التواصل الاجتماعي، التي تحظر بشكل موحد التحريض الصريح على العنف. وعكس آخرون مواقف قد تسيء بشكل مفهوم إلى مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي الإسرائيليين الذين ما زالوا يعانون من هجوم حماس، مثل "العلم النازي لإسرائيل".

لكن العديد من الاقتراحات الأخرى تضمّنت مصطلحات شائعة في التغطية الإخبارية أو المناقشة العامة للحرب، وخاصة في الإشارة إلى القصف الإسرائيلي الوحشي على غزة. وتم اقتراح بعض هذه العبارات – بما في ذلك "إسرائيل تقصف المستشفيات"، "إسرائيل تقصف الكنائس"، "إسرائيل تقصف المساعدات الإنسانية"، و"إسرائيل ترتكب إبادة جماعية" – ككلمات رئيسية للتضليل حيث تم اتهام الجيش الإسرائيلي بشكل موثوق بارتكاب هذه الجرائم بالذات.

وفي حين أن بعض الادعاءات ضد كل من حماس والجيش الإسرائيلي كانت ولا تزال محل نزاع مرير – ولا سيما هوية من قصف المستشفى الأهلي العربي في 17 تشرين الأول/ أكتوبر – تعاملت مجموعة "الحقيقة الحديدية" بشكل روتيني مع الادعاءات المتنازع عليها على أنها "أخبار مضللة"، وانحازت ضد هذا النوع من التحليل أو المناقشة التي غالبا ما تكون ضرورية للوصول إلى الحقيقة.

وقد تم اقتراح عبارة "إسرائيل كذبت" أيضا على متطوعي مجموعة "الحقيقة الحديدية" على أساس أنها يمكن أن تُستخدم في "منشورات مضللة". وفي 16 تشرين الأول/ أكتوبر، بعد يومين من غارة جوية إسرائيلية أسفرت عن مقتل 70 فلسطينيًا كانوا بصدد الإخلاء من شمال غزة، شارك أحد أعضاء مجموعة "تلغرام" مقطع فيديو على "تيك توك" يحتوي على صور لإحدى القوافل التي تم قصفها. وأضاف العضو "يجب إزالة هذا المنشور، إنه مضلل ومزعج حقًا ومدى انتشاره جنوني". وبعد دقيقة واحدة، شجّع حساب مسؤول مجموعة "الحقيقة الحديدية" هذا العضو على الإبلاغ عن المنشور إلى بوت المجموعة على تلغرام.

على الرغم من أن موقع "الإنترسبت" غير قادر على معرفة الروابط التي تم إرسالها إلى البوت، إلا أن نصوص "تلغرام" تظهر أن مدير المجموعة شجّع المستخدمين بشكل متكرر على الإبلاغ عن المنشورات التي تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم حرب أخرى. وعندما شارك أحد أعضاء الدردشة رابطًا لمنشور على "إنستغرام" يقول فيه: "لقد كانت إبادة جماعية منذ النكبة في سنة 1948 عندما طردت إسرائيل الفلسطينيين قسرا من أراضيهم بدعم من بريطانيا واستمرت في فعل ذلك على مدار 75 سنة الماضية بأموال دافعي الضرائب الأمريكيين"، شجعهم مسؤول المجموعة على الإبلاغ عن المنشور إلى البوت بعد ثلاث دقائق.

وكان هناك روابط لادعاءات مماثلة بارتكاب جرائم حرب إسرائيلية من شخصيات مثل حسن بيكر، لاعب البث الشهير على منصة "تويتش"، والرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، وعالم النفس غابور ماتي، وتلقت مجموعة متنوعة من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي العاديين والغامضين نفس المعاملة.

اعترفت مجموعة "الحقيقة الحديدية" بأن قناتها الخلفية المزعومة لها حدود، وقد أوضح كاجانوفيتش لأحد أعضاء مجموعة "تلغرام" الذي اشتكى من أن المنشور الذي أبلغوا عنه لا يزال على الإنترنت، بأن "العملية ليست فوريّة لسوء الحظ، فالأمور تمرّ عبر سلسلة من المراحل". وأضاف أن هناك شركات

تنفذ العملية بشكل أسرع وهناك شركات تعمل بشكل أبطأ. وهناك ضغوط داخلية من الإسرائيليين في الشركات الكبرى لتسريع التقارير وإزالة المحتوى. ونحن على اتصال دائم معهم كامل أيام الأسبوع".

منذ بدء الحرب، اشتكى مستخدمو منصات التواصل الاجتماعي في غزة وخارجها من فرض الرقابة على المحتوى دون أي انتهاك واضح لسياسات شركة معينة، وهي ظاهرة موثقة جيدًا قبل فترة طويلة من الصراع الحالي. لكن بروكينغ، من المجلس الأطلسي، حذّر من أنه قد يكون من الصعب تحديد العملية التي أدت إلى إزالة منشور معين على منصات التواصل الاجتماعي. وقال إنه "يكاد يكون من المؤكد أن هناك أشخاصًا من شركات التكنولوجيا يتقبلون منظمة مجتمع مدني مثل هذه ويعملون معها. ولكن هناك فجوة كبيرة بين المطالبة بجهات الاتصال الخاصة بشركة التكنولوجيا وبين التأثير بشكل كبير على عملية صنع القرار في شركة التكنولوجيا".

لقد وجدت مجموعة "الحقيقة الحديدية" أهدافًا خارج منصات التواصل الاجتماعي أيضًا. ففي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك أحد المتطوعين رابطًا لتطبيق "نو ثانكس" وهو تطبيق يعمل بنظام أندرويد" يساعد المستخدمين على مقاطعة الشركات المرتبطة بإسرائيل. وسرعان ما لاحظ حساب مسؤول مجموعة "الحقيقة الحديدية" أنه تم إرسال الشكوى إلى شركة "غوغل". وبعد أيام، سحبت "غوغل" تطبيق "نو ثانكس" من متجر التطبيقات الخاص بها على الرغم من أنه تم إعادته لاحقًا.

هاجمت المجموعة أيضًا جهودًا لجمع التبرعات لغزة. قال أحد المتطوعين "هؤلاء الجميلات يجمعن الأموال"، وشارك رابطًا لحساب "إنستغرام" الخاص بمنظمة العون الطبي الفلسطينية. ومرة أخرى، تابع مسؤول مجموعة "الحقيقة الحديدية" بسرعة قائلاً إن المنشور قد "تم نقله" وفقًا لذلك. ولكن كاجانوفيتش يقول إن تفكيره حول موضوع الإبادة الجماعية الإسرائيلية قد تغيّر.

وأوضح قائلا "لقد غيرت أفكاري قليلاً خلال الحرب". وعلى الرغم من أنه لا يوافق على أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة، حيث تجاوز عدد القتلى 20 ألفا، وفقًا لوزارة الصحة في غزة، إلا أنه يفهم كيف يمكن للآخرين أن يفهموا ذلك. ونوّه قائلا "توقفت عن الإبلاغ عن الإبادة الجماعية في حوالي الأسبوع الثالث من الحرب".

بعد عدة أسابيع من إطلاقها، شاركت مجموعة "الحقيقة الحديدية" رسمًا بيانيًا على قناتها على "تلغرام" تطلب من متابعيها عدم تمرير منشورات معادية للصهيونية. لكن مجموعة "أكتوبر 7" الإسرائيلية التي "تراقب شبكة التواصل الاجتماعي في الوقت الفعلي وتوجّه المحاربين الرقميين"، أدرجت مجموعة "الحقيقة الحديدية" كواحدة من المنظات الشريكة لها، إلى جانب وزارة شؤون الشتات الإسرائيلية، وتشير إلى "التحيز المناهض للصهيونية" على أنها جزء من "التحدي" الذي "تكافحه".

ورغم محاولات مجموعة "الحقيقة الحديدية" من حين لآخر لكبح جماح متطوعيها وتركيزهم على العثور على المنشورات التي قد تنتهك قواعد المنصة فعليًا، فقد ثبت أن إشراك الجميع أمر صعب. وتُظهر نصوص الدردشة أن العديد من متطوعي مجموعة "الحقيقة الحديدية" يخلطون بين الدعوة الفلسطينية والدعم المادي لحماس أو يصفون التغطية الإخبارية بأنها "معلومات مضللة" أو "معلومات زائفة"، وهي مصطلحات غامضة دائمًا يضعف معناها أكثر في أوقات الحرب والأزمات.

وأوصى أحد المتابعين في تشرين الأول/ أكتوبر قائلاً: "بالمناسبة، لن يكون من السيء الاطلاع على الملفات الشخصية لموظفي الأمم المتحدة، فأغلبهم سكان محليّون وجميعهم مؤيدون للإرهابيين". وقال عضو آخر في مجموعة "تلغرام" مرتبط بحساب "إنستغرام" لأحد خبراء التجميل المقيمين في نيويورك "أيّها الأصدقاء، أبلغوا عن حساب شخص يقوم بجمع الأموال لغزة". وأضاف نفس المستخدم في وقت لاحق من ذلك اليوم قائلا "أبلغوا عن هذا الحساب، إنها شخص التقيت به في رحلة وتبين أنها مؤيدة تمامًا للفلسطينيين".

وتم الإبلاغ عن حسابات منصات التواصل الاجتماعي للصحفية الفلسطينية يارا عيد، والمصور الصحفي الفلسطيني معتز العزايزة، والعديد من الآخرين المشاركين في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطينية، من قبل متطوعي مجموعة "الحقيقة الحديدية" بتعلّة نشر "معلومات مضللة".

كافحت مجموعة "الحقيقة الحديدية" في بعض الأحيان مع أنصارها. وعندما اقترح أحدهم الإبلاغ عن رابط حول الغارات الجوية الإسرائيلية على معبر رفح الحدودي بين غزة ومصر، أشار حساب المسؤول إلى أن الجيش الإسرائيلي نفذ بالفعل الهجمات، وحثّ المجموعة قائلا "دعونا نركّز على المعلومات المضللة، نحن لا نقاتل المنظمات الإعلامية". وفي مناسبة أخرى، منع المسؤول المستخدم من الإبلاغ عن صفحة تابعة لمؤسسة إخبارية، وسأل المدير "ما المشكلة في ذلك؟"، مشيرا إلى أن القناة "ليست مؤيدة لإسرائيل، ولكن هل هناك أخبار مضللة؟".

لكن معايير مجموعة "الحقيقة الحديدية" غالبًا ما تبدو مشوشة أو متناقضة. وعندما اقترح أحد المتطوعين ملاحقة "بتسيلم"، وهي منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان مناصرة للفلسطينيين ضد الاحتلال العسكري للبلاد والقمع الأوسع للفلسطينيين، أجاب حساب المسؤول: "مع كل الاحترام الواجب، تنشر بتسيلم محتوى مؤيدًا للفلسطينيين وهذا تم إبلاغنا به أيضًا وتمريره إلى الشخص المناسب. لكن بتسيلم ليست بوتات تابعة لحماس أو داعمة للإرهاب، لدينا عشرات الآلاف من المنشورات للتعامل معها".

الأعلام الإسرائيلية ترفرف أمام الكنيست، البرلمان المكوّن من مجلس واحد لإسرائيل، في 11 أيلول/سبتمبر 2022، في القدس.

الأصدقاء في مناصب عليا

مع أن مجموعة "الحقيقة الحديدية" تعد إلى حد كبير نتيجة ثانوية للاقتصاد التكنولوجي المزدهر في

إسرائيل – التي تعد موطنًا للعديد من المكاتب الإقليمية لعمالقة التكنولوجيا الأمريكيين – إلا أنها تُطالب أيضًا بالدعم من الحكومة الإسرائيلية.

ويقول مؤسس المجموعة إن قيادة مجموعة "الحقيقة الحديدية" التقت مع حاييم ويسمونسكي، مدير وحدة الإنترنت المثيرة للجدل في مكتب المدعي العام الإسرائيلي. وفي حين أن وحدة الإنترنت تهدف إلى مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية المتنوعة، يقول النقاد إنها تُستخدم لفرض رقابة على الانتقادات غير المرغوب فيها ووجهات النظر الفلسطينية، وتنقل الآلاف والآلاف من طلبات إزالة المحتوى. وأثبتت كبرى شركات التكنولوجيا الأمريكية استعدادها إلى حد كبير للاستجابة لهذه المطالب: فقد ادعى تقرير سنة 2018 الصادر عن وزارة العدل الإسرائيلية أن معدل الامتثال يصل لنسبة 90 بالمئة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

قال كاجانوفيتش إنه بعد تقديم عرض شخصي إلى وحدة الإنترنت، ظل منظمو مجموعة "الحقيقة الحديدية" على اتصال، وأحيانًا يرسلون روابط المكتب التي يحتاجون إلى المساعدة في إزالتها. وأضاف قائلا "لقد أظهرنا لهم العرض التقديمي، وطلبوا منا أيضًا مراقبة منصة "ريديت" و"ديسكورد"، لكن "ريديت" لا تحظى بشعبية كبيرة هنا في إسرائيل، لذلك نحن نركز على المنصات الكبيرة في الوقت الحالي". ولم يستجب ويسمونسكي لطلب التعليق.

وأشار كاجانوفيتش إلى أن بيزك، عضو الكنيست السابقة، "تساعدنا في العلاقات الدبلوماسية والحكومية". وفي مقابلة، أكدت بيزك دورها وأيّدت ادعاءات المجموعة، قائلة إنه على الرغم من أن مجموعة "الحقيقة الحديدية" كانت لديها اتصالات مع "العديد من الموظفين الآخرين" في شركات التواصل الاجتماعي، إلا أنها لم تشارك في هذا الجانب من عمل المجموعة، مضيفة: "لقد أخذت على عاتقي مسؤولية أن أكون أشبه بالتشريع والاتصال القانوني".

وأوضحت بيزك "ما نقوم به يوميًا هو أن لدينا مجموعات قليلة من الأشخاص الذين لديهم ملفات تعريف على منصات التواصل الاجتماعي في وسائط مختلفة – "لينكد إن" و"إكس"، و"ميتا"، وما إلى ذلك – وإذا وجد أحدنا محتوى معاديًا للسامية أو محتوى فيه ادعاءات الكراهية ضد إسرائيل أو ضد اليهود، يقوم بإبلاغ الأشخاص الآخرين في المجموعة، وقليل من الأشخاص في نفس الوقت يقومون بإبلاغ شركات التكنولوجيا".

وقد شمل التواصل الحكومي لبيزك حتى الآن تنظيم اجتماعات مع وزارة الخارجية الإسرائيلية و"السفراء الأوروبيين في إسرائيل". ورفضت بيزك ذكر أسماء السياسيين الإسرائيليين أو الدبلوماسيين الأوروبيين المشاركين لأن اتصالاتهم مستمرة. وتضمنت هذه الاجتماعات مزاعم عن "حملات معادية للسامية وحملات مناهضة لإسرائيل" أجنبية ترعاها الدولة، والتي تقول بيزيك إن مجموعة "الحقيقة الحديديّة" تجمع الأدلة حولها على أمل الضغط على الأمم المتحدة للتحرك.

تعاونت مجموعة "الحقيقة الحديديّة" أيضًا مع "ديجيتال دوم" وهو جهد تطوعي مماثل تقوده منظمة "فيك ريبورت" الإسرائيلية لمكافحة التضليل، التي تساعد في تنسيق التقارير الجماعية عن محتوى الوسائط الاجتماعية غير المرغوب فيه. وقد قام صندوق الاستثمار الإسرائيلي الأمريكي "جي – فنتشرز"، الذي يقال إنه عمل بشكل مباشر مع الجيش الإسرائيلي لتعزيز المصالح العسكرية الإسرائيلية، بالترويج لكل من مجموعة "الحقيقة الحديديّة" و"ديجيتال دوم". ولم تستجب منظمة "فيك ريبورت" لطلب التعليق.

وفي حين أن معظم جهود مكافحة التضليل تخون بعض الولاء الجيوسياسي، فإن مجموعة "الحقيقة الحديديّة" قومية بشكل علني. وفي مقال بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر في الموقع الإخباري الإسرائيلي الشهير "ينت" – بعنوان "هل تريد المساعدة في الدبلوماسية العامة؟ هذه هي الطريقة التي تبدأ بها" –

استشهد بوت "تلغرام" بذلك كمثال على كيف يمكن للإسرائيليين العاديين مساعدة بلدهم، مشيرًا إلى أنه "في غياب وزارة إعلام فاعلة، يأمل الرجال والنساء الإسرائيليون أن يتمكنوا من التأثير ولو قليلاً على الرأي العام على الإنترنت". ووصف موقع الأخبار المالية الإسرائيلي "بيز بورتال" موقع مجموعة "الحقيقة الحديدية" بأنه يحارب "المحتوى المضلل والتحريضي ضد إسرائيل".

وقال بروكينغ إن مجموعة "الحقيقة الحديدية" تمثل "تذكيرا قويا بأن الأشخاص هم الذين يديرون هذه الشركات في نهاية المطاف. وأعتقد أنه من الطبيعي محاولة إنشاء مجموعات التقارير المنسقة هذه عندما تشعر أن بلدك في حالة حرب أو في خطر، ومن الطبيعي استخدام كل أداة تحت تصرفك، بما في ذلك لغة التضليل أو التثبت من الحقائق، لمحاولة إزالة أكبر قدر ممكن من المحتوى إذا كنت تعتقد أنه ضار لك أو لأحبائك".

وأشار بروكينغ إلى أن الخطر الحقيقي لا يكمن في القناة الخلفية، بل في مدى استجابة الشركات التي تسيطر على خطاب المليارات في جميع أنحاء العالم للمطلعين الذين يضبطون حرية التعبير بشكل تعسفي. وقال إنه "إذا كان الأمر يتعلق برفع المحتوى للمراجعة والذي يكون بعهدة فرق الثقة والسلامة، والسياسة الدائمة، والسياسة التي بذلت هذه الشركات الكثير من العمل فيها، فهذه مشكلة".

المصدر: الإنترسبت

رابط المقال: https://www.noonpost.com/191762/